**­­­­**

|  |
| --- |
| الجمعية العامة الثالثة عشرة للأورومتوسطية للحقوق**والمشاورة السابعة لمجلس ممثّلي المؤسسة الأورومتوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان**12 – 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024 |

الإطار الاستراتيجي المنقَّح 2022 - 2027

النسخة الأصلية: الإنجليزية

**الإطار الاستراتيجي**

**للأورومتوسطية للحقوق**

**2022 - 2027**

***تمت مراجعته عام 2024***

**جدول المحتويات**

[التمهيد 4](#_Toc176879185)

[المقدمة 5](#_Toc176879186)

[الرؤية والرسالة والقِيم والهوية 7](#_Toc176879187)

[هويتنا 7](#_Toc176879188)

[رؤيتنا ورسالتنا 7](#_Toc176879189)

[قِيمنا 8](#_Toc176879190)

[*تعميم مراعاة المنظور الجنساني والشباب* 9](#_Toc176879191)

[أساليب العمل 10](#_Toc176879192)

[التحليل والرصد 10](#_Toc176879193)

[التعاون والإبداع المشترك 10](#_Toc176879194)

[المناصرة 11](#_Toc176879195)

[التواصل 11](#_Toc176879196)

[الأهداف السياسية لعام 2027 12](#_Toc176879197)

[الهدف 1: تعزيز حقوق الهجرة واللجوء 12](#_Toc176879198)

[الهدف 2: زيادة المساواة بين الجنسين 15](#_Toc176879199)

[الهدف 3: تعزيز العدالة والمساءلة 16](#_Toc176879200)

[الهدف 4: حماية الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني 19](#_Toc176879201)

[الهدف 5: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية 21](#_Toc176879202)

[*موازنة تركيزنا الجيوسياسي* 23](#_Toc176879203)

[الأهداف التنظيمية لعام 2027 24](#_Toc176879204)

[الهدف 1: تنشيط قاعدة الأعضاء 24](#_Toc176879205)

[الهدف 2: زيادة الحضور والأثر 25](#_Toc176879206)

[الهدف 3: تقليص البصمة الكربونية 27](#_Toc176879207)

[الهدف 4: تعزيز الاستدامة المالية والتنويع 29](#_Toc176879208)

[الهدف 5: تحسين التعلّم الداخلي 29](#_Toc176879209)

[نحو الجمعية العامة المقبلة 30](#_Toc176879210)

التمهيد

تُحدِّد وثيقة الاستراتيجية الحالية أهداف عمل الأورومتوسطية للحقوق وغاياته في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2025 إلى كانون الأول/ديسمبر 2027. ويتوافق ذلك مع النصف الثاني من الفترة التي تغطّيها وثيقة الإطار الاستراتيجي بعنوان "التحسين والتقدّم" التي اعتمدتها الجمعية العامة للشبكة في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

تستند الوثيقة إلى اعتقاد راسخ بأن الأهداف الاستراتيجية العشرة التي حدّدتها الشبكة بهدف تحقيقها في عام 2021 تبقى بالقدر نفسه من الأهمية. ونتيجةً لذلك، لا تحدِّد الوثيقة الحالية أهدافاً جديدة لعملنا، بل تعمل بدلاً من ذلك على تحديث وثيقة الاستراتيجية بإضافة التطورات الرئيسية التي جرت في الشبكة وفي بيئتها الخارجية.

تختلف الوثيقة الجديدة عن النسخة الأولى في جانبين على وجه الخصوص: من ناحية، تقدِّم أوصافاً محدَّثة للبيئة الداخلية والخارجية التي تحيط بالشبكة وتُحدِّد جهودها المبذولة لتحقيق أهدافها السياسية والتنظيمية والجيوسياسية. ومن ناحية أخرى، توضح بعض المقاطع التي كانت في النسخة الأولى غير واضحة أو يصعب تنفيذها – لا سيما التمييز بين بعض الأهداف السياسية ووضع إطار لبيان هوية الشبكة.

لقد بدأنا تحديث وثيقة الاستراتيجية في أواخر عام 2023 بتعيين فريق عمل من أعضاء اللجنة التنفيذية وموظفي الأمانة العامة. وبعد إعداد تحليل داخلي لنتائج عملنا في عامي 2022 و2023، قدَّم فريق العمل مقترحات لتعديل وثيقة الاستراتيجية والتي تمت مناقشتها مع أعضاء الشبكة وموظفي الأمانة العامة.

استمتعوا بالقراءة.

راسموس ألينيوس بوسيروب

المدير التنفيذي



المقدمة

منذ أن اعتمدت الأورومتوسطية للحقوق النسخة الأولى من هذه الاستراتيجية في عام 2021، تغيّرت الظروف للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيزها في المنطقة الأورومتوسطية.

في شمال أوروبا، تم تعزيز الاتجاه الذي دام عقداً من الزمان للنفوذ السياسي المتزايد للحركات والجهات الفاعلة غير الليبرالية والشعبوية. وبدرجات متفاوتة من النجاح، تتحدى هذه الجهات الفاعلة عالمية معايير حقوق الإنسان الدولية وفكرة الديمقراطية الليبرالية. وإدراكاً لتوازنات القوة الداخلية المتغيرة في جميع أنحاء أوروبا، استجابت المؤسسات الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي - مؤقتاً على الأقل - بخفض التزامها بتنفيذ سياسات خارجية في المنطقة الأورومتوسطية ​​تساهم بشكل مباشر في حماية حقوق الإنسان والديمقراطية والدفاع عنها.

في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه، عملت الحكومات الاستبدادية بالتوازي على مدى السنوات الثلاث الماضية على تعزيز قبضتها على السلطة. وفي مختلف أنحاء المنطقة، وجَّهت النُخب السياسية موارد غير مسبوقة لتجريم التطلعات إلى نظام سياسي قائم على الحقوق والديمقراطية وسحقها، وهو النظام الذي دعا إليه ملايين المحتجّين قبل عقد من الزمان. واستفاد هؤلاء القادة من بيئة سياسية دولية متزايدة البراجماتية، واستخدموا الأنظمة القضائية كسلاحٍ، وفرضوا معايير شعبوية سلطوية ليس فقط على الأنظمة السياسية، بل على جميع القطاعات الرئيسية في المجتمع، بما في ذلك وسائل الإعلام، والتعليم، والإدارة، والثقافة، والاقتصاد (على سبيل المثال لا الحصر).

نحن، في الأورومتوسطية للحقوق، لا نعتبر هذه التغييرات كعلامةٍ على الهزيمة، بل نعتبرها دعوةً لبذل المزيد من الجهود. فقد علّمتنا خبرتنا الممتدة لثلاثين عاماً في النضال من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورومتوسطية أن نستمرّ ونتكيّف مع الظروف.

لقد تم تحديث النسخة الحالية من استراتيجيتنا الممتدة لست سنوات، وذلك لتحقيق تلك الأهداف بالتحديد: مواصلة الإصرار على أن الأهداف التي قررنا تحقيقها منذ أكثر من ست سنوات في عام 2022 أكثر أهمية مما كانت عليه قبل ثلاث سنوات. ونادراً ما لاحظنا لحظة حيث أصبح النضال من أجل حشد الدعم الدولي للعدالة والمساءلة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ونادراً ما كان نضالنا من أجل حقوق المرأة والعدالة بين الجنسين، وكذلك حقوق الأفراد من مجتمع الميم الموسّع أكثر إلحاحاً - خارج الإنترنت، وعبر الإنترنت، وفي جميع أنحاء المنطقة. فالنضال من أجل الحرية والديمقراطية والمساحة الصالحة للعيش للمجتمع المدني أصبح مطلوباً أكثر من أي وقت مضى، بدءاً من قاعات المحاكم الأوروبية التي تقمع حرية التعبير وتكوين الجمعيات وصولاً إلى إغلاق المساحة المتاحة للمشاركة في تونس اليوم. ولا شك أن حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء في الحماية قد استمرت في بروزها المُحزن على جدول أعمال السياسات - ليس فقط في الدوائر القومية المعادية للأجانب في شمال أوروبا، ولكن أيضاً وبشكل متزايد بين المحرّضين الشعبويين الانتهازيين في الجنوب. وأصبحت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مدعاةً للقلق منذ الانهيارات الاقتصادية التي شهدتها العقود التي أعقبت إنهاء الاستعمار ونهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تبيّن أن قرارنا بأن يؤدي الشباب دوراً أكبر في عملنا وأن يكون للقضايا الملحّة المتعلقة بالعدالة المناخية والذكاء الاصطناعي مكانةً في أولوياتنا جاء في الوقت المناسب وبصورة ضرورية. وأخيراً، تظل جهودنا الرامية إلى توسيع النطاق الجغرافي للشبكة تدريجياً وبشكل مستمر في مختلف أنحاء المنطقة الأورومتوسطية ​​ضرورية لضمان منظمة متوازنة، وموحّدة، وذات حجم مناسب.

ومع إصرارنا على تحقيق هذه الأهداف والغايات، فإننا ندرك الحاجة إلى تكييف نضالنا مع التغيرات في محيطنا. وفي وثيقة الاستراتيجية هذه، يتجلّى هذا الأمر في التأكيد المتزايد الذي نوليه لـ "حماية" حقوق الإنسان والديمقراطية و"الدفاع" عنها. وفي حين منحت البيئة الخارجية لعملياتنا في الوقت الذي قمنا فيه بصياغة النسخة الأولى من هذه الاستراتيجية في عام 2021، الأمل في أن نتمكن من تعزيز نطاق حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة وتطويرها، فإننا اليوم نراهن بشكل متزايد على الدفاع عن الإنجاز الذي حققناه كحركة لحقوق الإنسان على مدى العقود الماضية، والحفاظ عليه، وحمايته. لا يُعتبر ذلك هزيمة، بل هو هدفنا.

قبل تقديم الأهداف والغايات المنقَّحة للأعوام الثلاثة المقبلة، تبدأ وثيقة الاستراتيجية الحالية بعرض بيان هوية جديد ومبسّط يتبعه رؤيتنا، ورسالتنا، وقيمنا. وبعد وصف أساليب عملنا الرئيسية، تقدِّم الوثيقة أهدافنا السياسية والتنظيمية العشرة المحدَّثة والغايات المحدَّثة التي حددناها في إطار كل منها. وتختتم الوثيقة بملخص لكيفية إعداد الشبكة لتقاريرها بشأن الاستراتيجية في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة وضع الاستراتيجية.

الرؤية والرسالة والقِيم والهوية

هويتنا

تُعدّ الأورومتوسطية للحقوق واحدة من أكبر الشبكات التي تدافع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورومتوسطية (أوروبا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط).

تُبرز أنشطتنا التحليلات والمطالب التي وضعها المدافعون عن حقوق الإنسان في الخطوط الأمامية ونشطاء الديمقراطية الذين يعملون لصالح أكثر من 70 منظمة عضو وأكثر من 100 منظمة شريكة في أكثر من 30 دولة.

ويُشير اسمنا – الأورومتوسطية للحقوق – إلى رؤية الشراكة المتساوية بين البلدان والشعوب في أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه، والمنصوص عليها في إعلان برشلونة في عام 1995.

نعمل منذ عام 1997 بموجب القانون الدنماركي، ولدينا مكاتب في كوبنهاجن (المقر الرئيسي)، وتونس، وبروكسل، ولدينا زملاء يعملون في عدة دول أخرى في المنطقة.

رؤيتنا ورسالتنا

تتمثّل رؤيتنا في حقوق الإنسان والديمقراطية للجميع في المنطقة الأورومتوسطية.

وتكمن مهمتنا في تعزيز التعاون والتضامن بين منظمات حقوق الإنسان من جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه وشماله، وزيادة نفوذها في الداخل والخارج. ونحن نحقق هذه المهمة بشكل أساسي من خلال تسهيل إنشاء استراتيجيات وخطط عمل مشتركة بين الأعضاء، ونقل تحليلاتهم ووجهات نظرهم المشتركة إلى صناع القرار والجمهور.

قِيمنا

نلتزم في عملنا السياسي بثلاث قِيم سياسية أساسية:

* إن جميع حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة.
* إن الديمقراطية التعددية التي تعمل وفقاً لسيادة القانون هي الشكل الأكثر شرعية ومرغوباً فيه للحكومة.
* تؤدي منظمات المجتمع المدني المستقلة دوراً رئيسياً في رصد عملية صنع القرار السياسي وتشكيلها.

في عملياتنا اليومية، نلتزم بثلاث قِيم تنظيمية:

* المساواة
* التنوّع
* الاستدامة

*تعميم مراعاة المنظور الجنساني والشباب*

تستخدم الأورومتوسطية للحقوق مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني لضمان احترام قِيمنا التنظيمية – التنوّع والمساواة والاستدامة – والحفاظ عليها في جميع هياكلنا وعملياتنا، ومنع التمييز والسياسات قصيرة النظر ووقفها.

استخدمنا لأكثر من عقدٍ من الزمان مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني لضمان تحقيقنا لأعلى أهداف المساواة في هيكلنا التنظيمي وفي عملياتنا. وقد أدّى ذلك إلى إنشاء مؤسسات ووضع إجراءات تضمن اليوم التوازن بين الجنسين في هياكلنا الحكومية، وفي أنشطتنا، وتمثيلنا، وفي عملية صنع القرار.

في الفترة المقبلة، سنعمل على توسيع نطاق تعميم القِيم من خلال المبادرات لدعم التنوّع والاستدامة.

وبناءً على المبادرات التي أُطلقت على مدى السنوات الثلاث الماضية، ستطلق الشبكة مبادرات لضمان تنوّع أقوى من خلال زيادة مشاركة المدافعين الشباب عن حقوق الإنسان في أنشطتنا وتمكين الشباب في صنع القرار وعملياتنا.

وبالتوازي مع ذلك، سنطلق مبادرات تهدف إلى زيادة مساهمتنا في الاستدامة البيئية من خلال إضفاء الطابع الأخضر بشكل أكبر على عملياتنا وخفض انبعاثات الكربون (لمزيد من المعلومات حول الموضوع الأخير، راجع أيضاً القسم 4 من الفصل الخاص بالأهداف التنظيمية).

لتحقيق هذه الأهداف، ستعمل الأورومتوسطية للحقوق على وضع استراتيجيات وخطط عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والشباب وضمان تنفيذها. علاوةً على ذلك، ستضمن الشبكة أن يتم التدقيق في جهودها في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقديم النتائج في اجتماع الجمعية العامة للشبكة في عام 2027.

أساليب العمل

نعمل، في الأورومتوسطية للحقوق، على إحداث التغيير من خلال ضمان قيام منظمات حقوق الإنسان ذات المصداقية العالية بوضع مطالب سياسية مشتركة وتقديمها إلى صنّاع القرار المؤثرين والجمهور المعني.

تعمل الأورومتوسطية للحقوق من خلال أعضائها وشركائها، ومن أجلهم، وبالتعاون معهم. كما نتفاعل بانتظام مع المؤسسات الحكومية الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ونقوم بذلك من خلال الجمع بين أساليب العمل الرئيسية الموضحة أدناه.

التحليل والرصد

تقوم الأورومتوسطية للحقوق برصد تطوّر وضع حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورومتوسطية من خلال الدراسات المكتبية، والبعثات الميدانية، وأشكال أخرى من جمع البيانات. كما نعمل على الحصول على أو إنتاج تحليلات دقيقة للاتجاهات والظواهر الرئيسية ذات الصلة بعملنا. ونستخدم نتائج الرصد والتحليل لتعزيز قدرات أعضائنا وفهمهم لقضايا وعمليات محددة. ونستخدمها أيضاً كمدخلات وخلفية لموقفنا السياسي وفي التخطيط لأنشطتنا.

التعاون والإبداع المشترك

تعمل الأورومتوسطية للحقوق على تسهيل التعاون والإبداع المشترك بين أعضائها وأصحاب المصلحة. وفي عمليات الإبداع المشترك لدينا، غالباً ما نتجاوز قطاع المجتمع المدني لإشراك وحشد الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية والدولية. ويتم تنفيذ معظم أعمالنا من خلال تنظيم عدد كبير من مجموعات العمل، حيث يجتمع أعضاؤنا مع نظرائهم ومع أصحاب المصلحة الآخرين لتبادل الأفكار، وتلقّي التدريبات، ووضع خطط عمل مشتركة، واتخاذ قرارات مشتركة. نقسّم مجموعات العمل إلى فئتين عامتين: وطنية وإقليمية. تجمع مجموعات العمل الوطنية بين أعضاء الشبكة وشركائها وأصحاب المصلحة في بلد معين عضو في المنطقة الأورومتوسطية. وقد تعمل مجموعات العمل الوطنية على تحقيق هدف أو أكثر من أهدافنا الاستراتيجية. ويركّز عملها في المقام الأول على القضايا المحلية، ولكنها قد تعمل أيضاً على المستوى الدولي بالتنسيق الوثيق مع مجموعات العمل الإقليمية.

تجمع مجموعات العمل الإقليمية بين أعضاء الشبكة وشركائها وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية. ويتم تنظيم مجموعات العمل الإقليمية حول أهدافنا الاستراتيجية. ويركّز عملها في المقام الأول على تأثيرات السياسات التي تنفّذها الجهات الفاعلة الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، على حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة الأورومتوسطية.

تعمل مجموعات العمل الوطنية والإقليمية بتنسيق وثيق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشبكة، وتساهم نتائج عمل إحدى المجموعات في تحقيق أهداف الأخرى والعكس صحيح. وبالتوازي مع مجموعات العمل، تنظّم الأورومتوسطية للحقوق حوارات بين المجتمع المدني، والسلطات الوطنية، والجهات الفاعلة الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي.

المناصرة

توثّر الأورومتوسطية للحقوق على صناع القرار، وصناع السياسات، وعامة الناس وتتواصل معهم من خلال عملها في مجال المناصرة والتواصل، وتقوم بذلك بالتعاون الوثيق مع أعضائها وشركائها. وتستهدف أنشطتنا المتعلقة بالمناصرة الهيئات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الحكومات الإقليمية والوطنية، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه. وننظّم بعثات واجتماعات مشتركة خاصة بالمناصرة لأعضائنا وشركائنا وندخل في حوار مع الجهات الفاعلة الحكومية وصناع السياسات. كما ندعم المنظمات الأعضاء في عملها المتعلق بالمناصرة، على سبيل المثال من خلال التدريب أو إتاحة إمكانية الوصول إلى صناع القرار.

التواصل

أخيراً، ننقل أفكارنا ووجهات نظرنا وتحليلاتنا إلى الجمهور الأوسع من خلال المنشورات، فضلاً عن الندوات، والمؤتمرات، والإحاطات وغيرها الكثير، ونقف علناً متضامنين عندما يواجه أعضاؤنا وشركاؤنا الاضطهاد والمضايقة.

الأهداف السياسية لعام 2027

في الفترة من 2025 إلى 2027، ستواصل الأورومتوسطية للحقوق تنظيم عملها لدعم الأهداف السياسية الخمسة التي تم تحديدها في عام 2021.

وبهدف السماح للشبكة من الاستجابة للفرص بما يتجاوز الأهداف الخمسة، ستخصص الأورومتوسطية للحقوق مبلغاً صغيراً من الأموال لأنشطة حاضنات الأعمال الصغيرة النطاق.

الهدف 1: تعزيز حقوق الهجرة واللجوء

تُنتهك حقوق المهاجرين واللاجئين وتتعرّض للتحدي بشكل متكرر في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية.

تواصل الحكومات في التعاون على منع التنقل عبر الحدود، وتقييد الوصول إلى اللجوء والحماية، وإجراء عمليات الإعادة القسرية والإعادة بصفة غير قانونية.

لقد وجدت المنظمات والمؤسسات العاملة على حماية المهاجرين وضمان احترام حقوقهم صعوبةً متزايدة في العمل. وفي بعض الحالات، تعرّضت للتهديد الإداري، والمضايقة العلنية، والتنمر الجسدي. وفي حالات أخرى، تم تجريم أنشطتها، ما أدّى إلى تقويض عملها وقدرة المجتمع الخارجي على الوصول إلى معلومات وتحليلات موثوقة من وكالات المراقبة والمتخصصين في هذا المجال.

وتأتي هذه الاتجاهات في وقتٍ من المرجح أن تزيد فيه التأثيرات الدرامية لتغير المناخ من الضغوط على الناس للفرار من ظروف معيشية غير مستدامة على نحو متزايد ناجمة عن التصحر، والتلوث، وارتفاع مستويات سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة.

في شمال أفريقيا، تنتهك الحكومات بشكل مستمر حقوق الإنسان للمهاجرين من دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا الذين يصلون إلى المنطقة أو يمرون عبرها. كما منعت الهيئات الحكومية بالقوة منظمات المجتمع المدني من حشد وتنظيم التدابير الجماعية لحماية المهاجرين واللاجئين، وفي بعض الحالات، حرّضت على العنف ضد مجتمعات المهاجرين.

في الشرق الأوسط، ساهم تصاعد الصراعات والركود الاقتصادي في تآكل آلية الحماية والسلامة المُنهكة أصلاً لملايين المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً في السودان وغزة. وبالتوازي مع ذلك، تجاهلت الحكومات الأدلة وانتقلت إلى إعلان أجزاء من سوريا "مناطق آمنة"، متجاهلةً الأدلة الساحقة على أن الحكومة السورية والجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في بعض هذه المناطق لا تزال تهدد حياة اللاجئين والمهاجرين العائدين.

في أوروبا، لا يزال المهاجرون القادمون من بلدان في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه يواجهون انتهاكات حقوق الإنسان وخطر الترحيل عند وصولهم. ومع اعتماد "ميثاق الهجرة" الجديد في عام 2024، أكد الاتحاد الأوروبي سياسته التي استمرت لعقد من الزمان في التعامل مع الهجرة عبر الحدود باعتبارها تهديداً للاستقرار الداخلي. ونتيجةً لذلك، تعمل صكوك السياسات في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية الأخيرة مع الكثير من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على زيادة الرقابة الداخلية على الحدود، وتعزيز آليات إدارة الهجرة الخارجية من قبل بلدان ثالثة، والسعي إلى إيجاد طريقة لإضفاء الشرعية على العودة القسرية للمهاجرين. ومن بين الصكوك الملموسة التي تم تقديمها مؤخراً، فإن عمليات التدقيق التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي عند نقاط التفتيش الحدودية تهدد بتقويض الالتزام بحقوق الإنسان في إدارة الحدود بشكل كبير. أخيراً، تبنّت بعض الحكومات الأوروبية نهجاً عملياً للغاية بشأن ملف الهجرة استناداً إلى التعاون الوثيق مع الأنظمة القمعية والاستبدادية في الجنوب - وهو ما يتجلى بشكل مثير للقلق في الإعلان المخالف للواقع من قبل بعض الحكومات الأوروبية عن أجزاء من سوريا كمناطق آمنة يمكن إعادة المهاجرين واللاجئين إليها بشكل قانوني.

يتمثّل الهدف السياسي الأول للأورومتوسطية للحقوق في تعزيز حقوق الهجرة واللجوء في المنطقة الأورومتوسطية.

لتحقيق هذا الهدف، ستسعى الأورومتوسطية للحقوق إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2027:

* إنشاء آلية مستقلة لرصد ممارسات إعادة المهاجرين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
* إنشاء آلية مستقلة لرصد ميزانيات الاتحاد الأوروبي للعمليات المتعلقة بالهجرة لضمان قدر أفضل من الشفافية والمساءلة للجهات والمؤسسات المنفّذة.
* زيادة إجراءات تسوية أوضاع المهاجرين واللاجئين على المستوى الوطني والوصول إلى المسارات القانونية للهجرة عبر المنطقة الأورومتوسطية.
* تعزيز التعاون بين منظمات حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، كما أن تحليلاتها ووجهات نظرها تؤثر على المناقشات العامة ذات الصلة على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي.
* تضمين جدول أعمال السياسة الأوروبية قضايا التنقل البشري في سياق الكوارث، وتغير المناخ، والتدهور البيئي.

لتحقيق تلك الأهداف، تخطط الأورومتوسطية للحقوق للقيام بالتالي:

* رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات في مجال حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورومتوسطية.
* تفعيل مجموعات عمل وطنية وإقليمية وثنائية وثلاثية الأطراف تركّز على حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورومتوسطية.
* تنظيم أنشطة التواصل، بما في ذلك الأنشطة الإعلامية، والمؤتمرات، والندوات، والإحاطات الإعلامية التي ينشر فيها أعضاؤنا وموظفونا وشركاؤنا المعلومات ويتبادلونها مع الجمهور الدولي، فضلاً عن أنشطة المناصرة التي تستهدف مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ودول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والحكومات الوطنية بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورومتوسطية.

الهدف 2: زيادة المساواة بين الجنسين

على الرغم من الاهتمام الذي توليه الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة الأورومتوسطية، لا يزال العنف والتمييز القائمان على النوع الاجتماعي منتشرين. ففي مختلف أنحاء المنطقة، تستمر الآثار المتفاقمة لعمليات الإغلاق المرتبطة بكوفيد-19 في عام 2020 في تعزيز التمييز الهيكلي طويل الأمد ومنع وصول المرأة إلى المساواة في الحقوق والفرص.

وبالتوازي مع ذلك، تواصل الحركات الاجتماعية والسياسية معارضة القيمة العالمية لإطار حقوق الإنسان الذي يستهدف بشكل خاص الأفراد من مجتمع الميم الموسّع، فضلاً عن المنظمات والمؤسسات التي تعمل على تعزيز حقوقهم وحمايتها.

لا تزال مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون الإقليمية تعاني من الركود القانوني والاحتفاظية المتزايدة. وتستمر النساء في التعرّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي - بما في ذلك العنف الاقتصادي - أكثر من أي مكان آخر في العالم. وفي بعض البلدان، يتم تنفيذ التشريعات التي تحمي النساء من العنف بشكل سيئ. وفي بلدان أخرى، لا وجود لها ببساطة.

يواجه الأفراد من مجتمع الميم الموسّع آفاقاً خطيرة بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي معظم البلدان، تُجرَّم العلاقات بين الأفراد من الجنس نفسه. وقد يواجه مغايرو الهوية الجنسية الملاحقة القضائية بتهمة انتهاك "الأخلاق العامة" أو التصرف "ضد الطبيعة" ويُستهدفون بشكل متزايد في العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت. ويتجنّب أحرار الهوية الجنسانية بشكل منهجي الانتباه العام خوفاً من الانتقام. ومع ذلك، على هذه الخلفية، أصبحت أنشطة التضامن عبر الإنترنت أكثر وضوحاً وصراحةً.

في أوروبا، لا تزال المعايير المحافِظة، والتمييز البنيوي، والعنف المنزلي تعيق وصول المرأة إلى الفرص والحقوق المتساوية. وفي بعض البلدان، يواجه الأفراد والمنظمات من مجتمع الميم الموسّع ضغوطاً متزايدة من الحركات والحملات المُحافِظة. في هذا السياق، لا يزال الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي يوفّر النفوذ والأساس لتعزيز المساواة بين الجنسين وحمايتها في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية على الرغم من الضغوط المتزايدة من الحركات المناهضة للجنسانية. داخل الاتحاد الأوروبي، تُعدّ الاستراتيجية الأوروبية للمساواة بين الجنسين والاستراتيجية الأوروبية لمجتمع الميم صكوكاً رئيسية، بينما خارج الاتحاد الأوروبي، تظل ما يُسمّى بخطة العمل الجنسانية واتفاقية اسطنبول بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي الأدوات الرئيسية أيضاً للدول خارج الاتحاد الأوروبي.

يتمثّل الهدف السياسي الثاني للأورومتوسطية للحقوق في زيادة المساواة بين الجنسين في المنطقة الأورومتوسطية

لتحقيق هذا الهدف، ستسعى الأورومتوسطية للحقوق إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2027:

* يتم النظر في حقوق المرأة في المناقشات العامة والسياسية في بلدين على الأقل في المنطقة.
* يتم النظر في حقوق الأفراد من مجتمع الميم الموسّع في المناقشات العامة والسياسية في بلدين على الأقل في المنطقة.
* إنشاء آلية تنبيه مستقلة بشأن ردود الفعل العنيفة المناهضة للجنسانية لرصد مقاومة العدالة بين الجنسين في المنطقة الأورومتوسطية.
* تناغم الإطار القانوني، بما في ذلك الدساتير، في بلدين على الأقل في المنطقة مع الإطار الدولي لحقوق الإنسان المتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، مثل اتفاقية اسطنبول واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
* عززت المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان في أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه التعاون، ويتم النظر في مطالبها وتوصياتها في المناقشات حول المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

لتحقيق هذه الأهداف، تخطط الأورومتوسطية للحقوق لما يلي:

* رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات المتعلقة بحقوق المرأة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين في المنطقة الأورومتوسطية.
* تفعيل مجموعات عمل وطنية و/أو إقليمية تركّز على حقوق المرأة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين في المنطقة الأورومتوسطية.
* تنظيم أنشطة التواصل، بما في ذلك الأنشطة الإعلامية، والمؤتمرات، والندوات، والإحاطات الإعلامية التي ينشر فيها أعضاؤنا وموظفونا وشركاؤنا معلومات ويتبادلون الآراء مع الجمهور الدولي حول قضايا المساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي ذات الصلة وفي الوقت المناسب.
* تنظيم أنشطة بناء القدرات للجهات الفاعلة المشارِكة في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
* مناصرة تعزيز واحترام حقوق الإنسان للنساء والأفراد من مجتمع الميم الموسّع تجاه مؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية.

الهدف 3: تعزيز العدالة والمساءلة

يُعتبر أداء الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة الأورومتوسطية ضعيفاً في ما يتعلق بتحقيق العدالة والمساءلة.

يظلّ الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين عقبةً رئيسية أمام ضمان التقدّم في هذه القضايا. فالفلسطينيون محرومون جماعياً وفردياً من الوصول إلى العدالة والمحاكمات العادلة. ولا يزال الإفلات من العقاب متفشياً في الجرائم التي ارتكبها المسؤولون الإسرائيليون والجهات الفاعلة الخاصة في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل عام 1948. وتهدد جرائم الحرب الضخمة - التي قد تصل إلى العتبة القانونية للإبادة الجماعية - التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في غزة رداً على هجمات حماس في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، بمزيد من تآكل العدالة والمساءلة في المنطقة. ومع ذلك، فإن الضغوط الشعبية على الحكومات في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية ​​لممارسة الضغط على الأطراف لوقف الأعمال العدائية، فضلاً عن المبادرات الرامية إلى توجيه الاتهامات إلى إسرائيل وقادتها في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، تقدّم سبلاً محتملة لتعزيز العدالة والمساءلة.

وبعيداً عن الساحة الإسرائيلية-الفلسطينية، تظل الأطر القضائية الوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسيَّسة إلى حد كبير، وكثيراً ما يعمل القضاة والمدعون العامون تحت ضغط مزدوج من جانب المسؤولين الحكوميين وأجهزة الأمن. ونتيجةً لذلك، تظل المنطقة تعاني من معدلات مرتفعة من السجناء السياسيين وسجناء الرأي. وقد حوكم الكثير منهم في محاكم عسكرية أو في إجراءات مدنية معيبة. وعلاوةً على ذلك، تجنّبت حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل منهجي المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها ممثّلو وكالات ومؤسسات الدولة سواء في أوقات الحرب الأهلية أو في بيئات سياسية أكثر استقراراً. ومع ذلك، فإن الحركات التي تعبر عن التضامن مع السجناء السياسيين والقضاة والمحامين غير الفاسدين والتي تحدث بانتظام في جميع أنحاء المنطقة تقدم سبلاً محتملة لتعزيز العدالة والمساءلة.

في حين ظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين عموماً بضمان العدالة والمساءلة داخل حدود الاتحاد ودوله الأعضاء الفردية، إلا أن هذه القضايا نادراً ما تم إعطاؤها الأولوية في سياساتها الخارجية. علاوةً على ذلك، فإن الآراء المتباينة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز حقوق الإنسان خارجياً لا تزال تحدّ من قدرة الاتحاد على اتخاذ إجراءات حاسمة لصالح العدالة والمساءلة، وفي بعض الحالات دفعت دول أعضاء محددة إلى الابتعاد عن المحكمة الجنائية الدولية أو المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

يتمثّل الهدف السياسي الثالث للأورومتوسطية للحقوق في تعزيز العدالة والمساءلة في المنطقة الأورومتوسطية.

لتحقيق هذا الهدف، ستسعى الأورومتوسطية للحقوق، على وجه الخصوص، إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2027:

* تواصل منظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية للحقوق أو تزيد من عملها لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم القديمة والجديدة المُرتكبة في المنطقة.
* تواصل الآليات الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية أو تزيد من جهودها لتحقيق العدالة والمساءلة بشأن القضايا الرئيسية في المنطقة.
* يعمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على زيادة الضغوط على الحكومات في المنطقة الأورومتوسطية لضمان المحاكمات العادلة، وتحرير السجناء السياسيين وسجناء الرأي، وإنهاء الاحتجاز السابق للمحاكمة بدوافع سياسية.
* تسعى حكومة أو أكثر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تحقيق إصلاحات تضمن استقلال النظام القضائي.

لتحقيق هذه الأهداف، تخطط الأورومتوسطية للحقوق لما يلي:

* رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات في وضع العدالة والمساءلة في المنطقة الأورومتوسطية.
* تفعيل مجموعات عمل وطنية أو إقليمية تركّز على العدالة والمساءلة في المنطقة الأورومتوسطية.
* تنظيم المؤتمرات والندوات التي تجمع بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وكذلك الممثلين الرسميين بشأن قضايا العدالة والمساءلة.
* تنظيم أنشطة التواصل والمناصرة التي تستهدف مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومؤسسات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والحكومات الوطنية بشأن قضية العدالة والمساءلة في المنطقة الأورومتوسطية.

الهدف 4: حماية الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني

استمرّت الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني في التآكل في مختلف أنحاء المنطقة الأورومتوسطية.

في أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عززت الحكومات الاستبدادية قبضتها على السلطة. وفي محاولة للسيطرة على الديناميكيات السياسية والاجتماعية المحلية، قامت هذه الحكومات بمضايقة وسجن وتعذيب وقتل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني - من الناشطين السياسيين المؤيدين للديمقراطية إلى المدافعين المستقلين عن حقوق الإنسان وأعضاء الحركات الاجتماعية غير المتماسكة. وبالتوازي مع ذلك، جرّمت الحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. كما أقرّت قوانين صارمة تجرِّم عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة، لا سيما تلك التي تعمل بالتضامن مع نظرائها الدوليين.

وفي أوروبا، تعرّضت حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات لضغوط متزايدة. فقد دعت الحركات السياسية والأحزاب، وفي بعض الحالات الحكومات، إلى فرض تنظيم أكثر صرامة على القوانين التي تحكم هذه الحريات. وفي حالات أخرى، عملت هذه الحركات على تقويض قدرة المجتمع المدني على العمل والتعبير عن نفسه بحرية.

وفي حين دعم الاتحاد الأوروبي ودافع عن الحرية والديمقراطية ومساحة المجتمع المدني داخل الاتحاد الأوروبي، فقد قلّل بشكل متزايد من أولوية ذلك في سياساته الخارجية تجاه بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في الأولوية المنخفضة الممنوحة لحماية الحرية والديمقراطية ومساحة المجتمع المدني في الاتفاقيات الثنائية التي وقّعها الاتحاد مع عددٍ من الحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنوات الثلاث الماضية.

يتمثّل الهدف السياسي الرابع للأورومتوسطية للحقوق في ضمان الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية.

لتحقيق هذا الهدف، ستسعى الأورومتوسطية للحقوق إلى تحقيق الغايات التالية بحلول عام 2027:

* تستمر منظمات حقوق الإنسان في المنطقة الأورومتوسطية ​​في تلقي الدعم السياسي والمالي والتنظيمي من أصحاب المصلحة على المستوى الدولي والوطني والقطاع الخاص.
* يولي صناع القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة الأولوية للعمل النشط الهادف إلى حماية الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية.
* يدير الاتحاد الأوروبي حواراً فعالاً مع المجتمع المدني ويأخذ توصياته في الاعتبار في صنع السياسات.
* أنشأ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والأمم المتحدة آليات إقليمية ووطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمبلّغين عن المخالفات في بلدانهم الأم وفي الشتات.
* تستمر مؤسسات الرقابة العامة المستقلة في العمل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لتحقيق هذه الغايات، تخطط الأورومتوسطية للحقوق لما يلي:

* رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات في مجال الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية.
* تحرير ملخصات السياسات والدراسات المتعلقة بالحريات والديمقراطية والمساحات المتاحة للمجتمع المدني.
* تفعيل مجموعات عمل وطنية و/أو إقليمية تركّز على الاتجاهات والتطورات في مجال الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية.
* تنظيم وبناء قدرات ممثّلي المجتمع المدني وأعضاء وموظفي المؤسسات العامة المستقلة في المنطقة الأورومتوسطية في مجال الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني، وكذلك المناصرة والتواصل.
* تنظيم أنشطة التواصل، بما في ذلك الأنشطة الإعلامية، والمؤتمرات، والندوات، والإحاطات الإعلامية التي ينشر أعضاؤنا وشركاؤنا من خلالها المعلومات ويتبادلونها مع الجمهور الدولي.
* تنظيم أنشطة المناصرة التي تستهدف مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والحكومات الوطنية بشأن الاتجاهات والتطورات في مجال الحرية والديمقراطية والمساحة المتاحة للمجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية.

الهدف 5: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

لا تزال الحكومات في المنطقة الأورومتوسطية تفشل باستمرار في الوفاء بالحقوق والاجتماعية على الرغم من إلحاحها المتزايد.

وتظلّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر مناطق العالم التي تعاني من عدم المساواة الاقتصادية، حيث يتقاسم أعلى 10% من أصحاب الدخول نحو 60% من الدخل الوطني. وقد تفاقم وضع عدم المساواة في المنطقة بسبب الانهيارات الاقتصادية، والتضخم المفرط، والفساد المتفشّي. كما أدت الأنظمة الضريبية التي تم تطبيقها بشكل سيئ إلى تقويض قدرات الحكومات على فرض الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العاجلة.

تضطلع الشركات الدولية والمستثمرون الأجانب والمؤسسات المالية بدورٍ رئيسي في التأثير على السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ولكن الأُطر التنظيمية لهذه المؤسسات ضعيفة في الكثير من البلدان، كما أن التزامات حقوق الإنسان والعناية الواجبة غير واضحة، وفي الحالات التي تكون فيها، فإن التنفيذ غالباً ما يكون غير كافٍ.

وفي حين استثمر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تقليدياً بشكل كبير في التنمية الاقتصادية ووضعوا اتفاقيات تجارية عميقة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنهم لم يتخذوا خطوات حاسمة لضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق. وباعتبار الاتحاد الشريك التجاري الرئيسي، فشل في إشراك المجتمع المدني بشكل صحيح، وقام بدلاً من ذلك بإعطاء الأولوية للتفاوض مباشرةً مع ممثلي الحكومات.

يتمثّل الهدف السياسي الخامس للأورومتوسطية للحقوق في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورومتوسطية.

لتحقيق هذا الهدف، ستسعى الأورومتوسطية للحقوق إلى تحقيق الغايات التالية بحلول عام 2027:

* زادت قدرة المجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية على رصد التزامات الدول بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ الإجراءات في حالة انتهاكها.
* تتم استشارة المجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية من قبل الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه، والمؤسسات المالية الدولية بشأن التأثيرات التي تخلّفها سياساتها في المنطقة على قدرة السكان على الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
* وثَّق المجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودعا إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة آثارها.

لتحقيق تلك الغايات، تخطط الأورومتوسطية لما يلي:

* رصد وتحليل الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورومتوسطية.
* تفعيل مجموعات عمل وطنية و/أو إقليمية تركّز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورومتوسطية.
* تنظيم أنشطة التواصل والمناصرة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والحكومات الوطنية في المنطقة الأورومتوسطية.

*موازنة تركيزنا الجيوسياسي*

نظراً إلى التركيبة الحالية للشبكة وقدرتها، نقترح أن يتم نشر جهودنا المبذولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف السياسية جغرافياً بالطريقة التالية على مدى السنوات الست المقبلة:

خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الاستراتيجية، أي من عام 2022 إلى عام 2024، ركّزت الشبكة على: (أ) الحفاظ على مكانتها الحالية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط (شمال أفريقيا)؛ (ب) توسيع نطاق مكانتها في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (الشرق الأوسط)؛ (ج) الحفاظ على قدرتها على التأثير على السياسات الأوروبية وغيرها من السياسات الخارجية تجاه هاتين المنطقتين، والاستعداد لتوسيع نطاقها بشكل أكبر في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط (أوروبا).

خلال السنوات الأخيرة من فترة الاستراتيجية، أي من عام 2025 إلى عام 2027، ستركّز الشبكة على بذل جهودها بهدف: (أ) الحفاظ على مكانتها في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه؛ (ب) الحفاظ على قدرتها على التأثير على السياسات الأوروبية وغيرها من السياسات الخارجية تجاه هذه المناطق؛ و(ج) توسيع نطاقها بشكل أكبر في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط ​​(أوروبا). تقدّم الوثيقة سلسلة من السبُل الملموسة التي تُشير إلى ماهية الجهود التي ستبذلها الأورومتوسطية للحقوق لتحقيق هذه الأهداف على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

الأهداف التنظيمية لعام 2027

ستواصل الأورومتوسطية للحقوق عملها في سبيل تحقيق الأهداف التنظيمية الخمسة أدناه من عام 2022 إلى عام 2027.

الهدف 1: تنشيط قاعدة الأعضاء

تعتمد قدرة الشبكة على متابعة مهمتها في تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة الأورومتوسطية إلى حد كبير على نوعية أعضائها وشركائها وكفاءتهم ومشاركتهم. أظهر تقييم أُجري في عام 2023 لقاعدة أعضاء الأورومتوسطية للحقوق أن الغالبية العظمى من أعضائها اعتبروا الشبكة أداةً مهمة للمناصرة في بروكسل والدول الأعضاء الأوروبية. كما أظهر أن غالبية الأعضاء يتوافقون بقوة مع رؤية الشبكة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية. ومع ذلك، كشف التقييم أيضاً عن الحاجة إلى زيادة مشاركة وحشد قاعدة أعضاء الشبكة وإيجاد طرق جديدة للأعضاء للمساهمة في أنشطة الشبكة خارج إطار مجموعات العمل التقليدية. وأخيراً، كشف عن فرصة للشبكة لتوسيع قاعدة أعضائها في أوروبا، بالإضافة إلى تضمين منظمات حقوق الإنسان الجديدة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه.

يتمثّل هدفنا التنظيمي في تنشيط قاعدة أعضائنا.

تتمثّل أهدافنا لعام 2027 في:

* توسيع قاعدة أعضاء الشبكة وتعزيزها في مختلف أنحاء أوروبا وبخاصةٍ في أوروبا الوسطى والشرقية.
* دمج منظمات حقوق الإنسان الجديدة عالية الأداء من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط في الشبكة.
* إيجاد طرق جديدة للأعضاء للمساهمة في مهمة الشبكة وأهدافها كبدائل للاجتماعات التقليدية لمجموعات العمل.
* زيادة نشر المعلومات والتواصل مع قاعدة الأعضاء وتعزيز مساهمة الأعضاء في أنشطة الشبكة.

بهدف تحقيق تلك الغايات، نخطط لما يلي:

* لفت الانتباه إلى قضية العضوية من قبل اللجنة التنفيذية للشبكة من خلال تعيين مرجع سياسي للعضوية ومن الأمانة العامة من خلال تخصيص الموارد البشرية والمالية لهذا الغرض.
* إنشاء فريق عمل لممارسة أعمال الحشد بين الأعضاء الجُدد المحتملين في أوروبا.
* تنفيذ نماذج عمل جديدة تهدف إلى الاستفادة من كفاءات أعضاء الشبكة.
* زيادة التواصل مع الأعضاء.

الهدف 2: زيادة الحضور والأثر

**يُعتبر الحضور والوصول والمصداقية مكوّنات أساسية تؤثّر على قدرتنا على التأثير في عملية صنع السياسات. وقد نجحت الأورومتوسطية للحقوق على مدى السنوات الماضية في بناء حضور قوي، وإمكانية وصول، ومصداقية بين المؤسسات السياسية الرئيسية وصناع القرار في بروكسل وفي الدول الأعضاء الرئيسية في أوروبا. وقد سمح ذلك للشبكة بالتميّز اليوم كجهة فاعلة رئيسية تؤثر على عملية صنع القرار على المستوى الأوروبي.**

بعيداً عن دوائر صنع السياسات ومجتمع حقوق الإنسان، لا تزال الشبكة تفتقر إلى الحضور والأثر. وعلى الرغم من إصلاح هويتها البصرية في عام 2022، فإن حضور الشبكة في وسائل الإعلام ذات الصلة لا يزال محدوداً ويظل التعرف عليها بين صناع الرأي العام على نطاق أوسع منخفضاً. وخلُص تقييم أُجري في عام 2023 إلى أن ذلك يعود جزئياً إلى الاختيار الاستراتيجي لإعطاء الأولوية لوسائل التواصل الداخلية ذات التوزيع المحدود (على سبيل المثال، البث الصوتي المُنتج داخلياً، وتحديثات الموقع الإلكتروني، وما إلى ذلك) على استهداف وسائل الإعلام الخارجية التي تحدد جدول الأعمال.

يتمثّل هدفنا التنظيمي الثاني في زيادة حضورنا وأثرنا.

تتمثّل أهدافنا لعام 2027 في:

* استمرار صناع القرار الأوروبيين المعنيين في أخذ مطالبنا وتحليلاتنا بعين الاعتبار.
* زيادة حضورنا وأثرنا على المنافذ الإعلامية ذات الصلة والمؤثرة.
* تأثير مطالبنا وتحليلاتنا على المناقشة العامة في المنافذ الإعلامية ذات الصلة.
* زيادة قدرة موظفينا وأعضائنا وشركائنا على المناصرة والتواصل علناً وبفعالية.

لتحقيق تلك الغايات، نخطط لما يلي:

* الاستمرار في الاستفادة من خبرة ومصداقية أعضائنا وشركائنا العاملين على الأرض للتأثير على صناع القرار المعنيين في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول ذات الصلة في المنطقة الأورومتوسطية.
* إعادة توجيه جهودنا في مجال التواصل لاستهداف وسائل الإعلام والجمهور المعنيين والمؤثرين.
* إنشاء مبادرات لتسهيل المطالب التي يقدمها أعضاؤنا وشركاؤنا العاملون على الأرض للتأثير على الرأي العام في المنطقة الأورومتوسطية.
* تنظيم دورات تدريبية لموظفينا وأعضائنا وشركائنا حول المناصرة والتواصل.

الهدف 3: تقليص البصمة الكربونية

تستضيف المنطقة الأورومتوسطية بعض المناطق في العالم الأكثر عرضة لتغيرات المناخ الناجمة عن انبعاثات الكربون. وإذا تُرِكَت هذه المشكلة دون معالجة، فقد تساهم في زيادة التهديد لحقوق أعضائنا وسبل عيشهم وإضعاف أهليتنا مع الجهات المانحة الرئيسية.

لا تُدير الأورومتوسطية للحقوق في حد ذاتها نظام إنتاج كبير لانبعاثات الكربون، حيث تنبع انبعاثاتها الكربونية بشكل أساسي من أماكن الإقامة الدولية والفنادق المرتبطة بأنشطتها الأساسية. ومع ذلك، أثناء عمليات الإغلاق بسبب كوفيد-19 وبعدها، حققت الشبكة تخفيضاً كبيراً ودائماً لانبعاثاتها، من خلال تحويل أجزاء من أنشطتها من اللقاءات الحضورية إلى الأنشطة عبر الإنترنت. وبالتالي، أظهرت دراسة أساسية من عام 2022 لانبعاثات الكربون في الشبكة أن انبعاثات الكربون السنوية للفرد كانت أقل قليلاً من مستوى الانبعاثات من قبل المنظمات والهياكل المماثلة مثل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأشارت الدراسة أيضاً إلى خطوات ملموسة يمكن للشبكة اتخاذها لخفض انبعاثاتها بشكل أكبر، بما في ذلك إضفاء الطابع الأخضر على سلاسل المشتريات الخاصة بها.

يتمثّل هدفنا التنظيمي الثالث في تقليص بصمتنا الكربونية بشكل كبير.

تتمثّل أهدافنا الملموسة لعام 2027 في:

* تقليص بصمتنا الكربونية بشكل كبير مقارنةً بالتقييم الأولي (2022).
* أخذ هيكلنا الإداري، بما في ذلك جميع سلاسل المشتريات، الآثار البيئية بعين الاعتبار.
* أخذ محفظة أنشطتنا، بما في ذلك جميع أنشطة مجموعات العمل، واجتماعات اللجنة التنفيذية، واجتماعات الأمانة العامة وغيرها، الآثار البيئية بعين الاعتبار.

لتحقيق هذه الغايات، نخطط لما يلي:

* تنظيم تدقيق مناخي في عام 2026 لتقييم تقدّمنا المُحرز مقارنةً بالبصمة الكربونية الأساسية لعام 2022.
* تقليل عدد اللقاءات الحضورية السنوية التي تتطلب السفر الجوي الدولي بنسبة 50%، بما في ذلك اجتماعات اللجنة التنفيذية، واجتماعات الأمانة العامة، والندوات، وبعثات المناصرة، والمؤتمرات الدولية، وغيرها من التجمعات الدولية.
* التوقف عن توزيع المنشورات المطبوعة في الاجتماعات والتجمعات الحضورية والانتقال نحو العمل اليومي الخالي من الورق على مستوى الموظفين.
* بناء قدرات فنية قوية عبر الإنترنت في الأمانة العامة لتمكين الموظفين من مساعدة الأعضاء في استخدام الحلول المُقترحة عبر الإنترنت.
* ضمان أن تكون جميع سلاسل المشتريات (عقود الخدمة، وترتيبات السفر، وتقديم الطعام، وما إلى ذلك) صديقة للمناخ.

الهدف 4: تعزيز الاستدامة المالية والتنويع

لقد شهدت الأورومتوسطية للحقوق نمواً ثابتاً في دخلها السنوي على مدار السنوات الماضية. وفي حين يدلّ ذلك على قاعدة اقتصادية سليمة، فإنه يزيد أيضاً من التعقيد ويتطلب إدارة مالية أقوى. كما أنه يزيد من ضرورة بناء احتياطي سليم، وإدارة الالتزامات طويلة الأجل، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتنويعها.

يتمثّل هدفنا التنظيمي الرابع في تحسين الاستدامة المالية والتنويع.

تتمثّل أهدافنا الملموسة لعام 2027 في:

* تخصيص الأموال لضمان استدامة المنظمة خارج الأهداف السياسية والتنظيمية.
* الاحتفاظ بمحفظة التمويل وتنويعها بشكل أكبر من خلال إضافة جهات مانحة جديدة وإعطاء الأولوية للدعم المالي الطويل الأجل والمرن.
* زيادة الإنصاف (احتياطي الاستمرارية) لضمان استدامة المنظمة.
* ضمان الامتثال للقواعد المالية وشروط المِنح المقدَّمة من الجهات المانحة بشكل مستمر.

لتحقيق هذه الغايات، نخطط لما يلي:

* إشراك أعضاء اللجنة التنفيذية في الدبلوماسية الاستراتيجية للجهات المانحة وحشد المزيد من المنظمات الأعضاء الراغبة على نطاق أوسع.
* تحسين إدارة المِنح من خلال إرشادات وتدريبات واضحة.
* تعزيز إجراءات وتنسيقات الإدارة المالية لدينا بشكل أكبر.
* توفير الأموال من أجل الإنصاف حيثما أمكن بدون تعريض عملياتنا السياسية والتنظيمية للخطر.

الهدف 5: تحسين التعلّم الداخلي

قامت الأورومتوسطية للحقوق بوضع إطار لرصد وتقييم أنشطتها يُسمّى "التخطيط والرصد والتقييم والتعلّم" (PMEL). يمكّنها ذلك من رصد التقدّم المُحرز، وتوضيح الروابط بين المشاريع، وإعداد التقارير حول التقدّم المُحرز. وتتمثّل الخطوة التالية لعملنا مع إطار التخطيط والرصد والتقييم والتعلّم في ضمان الاستخدام السليم للدروس المستفادة داخلياً في تخطيطنا للأنشطة والعمل.

يتمثّل هدفنا التنظيمي الخامس في قيام الأورومتوسطية للحقوق بتحسين التعلّم الداخلي.

تتمثّل أهدافنا الملموسة لعام 2027 في:

* توفير تقارير الجودة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، والجهات المانحة، والأعضاء، والشركاء الخارجيين.
* فهم الموظفين والإدارة واللجنة التنفيذية والأعضاء للإطار الجديد وتحمّل مسؤوليته.
* تنفيذ إطار "التخطيط والرصد والتقييم والتعلّم" بالكامل لدورة سنوية.
* تقييم إطار "التخطيط والرصد والتقييم والتعلّم" وتعديله.

للوصول إلى تلك الأهداف، نخطط لما يلي:

* تأمين الموارد البشرية لتنفيذ الدورة السنوية لإطار "التخطيط والرصد والتقييم والمساءلة والتعلّم" وتنظيم تقييمه وتعديله.
* إعداد وتنفيذ هيكل تنظيمي واضح يسمح لأصحاب المصلحة الرئيسيين بتولّي مسؤولية الإطار.
* توفير التدريب الكافي للموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
* تضمين تقييمات داخلية وخارجية متكررة للبرامج ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية بهدف التعلّم والعمل على الدروس المستفادة.

نحو الجمعية العامة المقبلة

في النصف الثاني من فترة السنوات الست التي تغطيها وثيقة الاستراتيجية الحالية، ستعمل أمانة الأورومتوسطية للحقوق على إبقاء اللجنة التنفيذية، والأعضاء، والجهات المانحة، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على اطلاع جيد بالتقدّم المُحرز نحو تحقيق الأهداف السياسية والتنظيمية العشرة المُدرجة في الوثيقة.

سيتم تنظيم التقارير الإجمالية على النحو التالي:

* التواصل بشكل منتظم مع اللجنة التنفيذية بشأن الإنجازات والتحديثات بشأن جميع الأهداف، استناداً إلى إطار "التخطيط والرصد والتقييم والتعلّم"،
* إعداد المنشورات عبر الإنترنت، مثل النشرات الإخبارية، والتقارير العاجلة على موقعنا الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، الموجّهة إلى الأعضاء، والجهات المانحة، وأصحاب المصلحة الخارجيين،
* إعداد التقارير السنوية لإعلام جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجمهور الأوسع، بالنتائج المحققة،
* إعداد تقارير التدقيق السنوية للجنة التنفيذية وأصحاب المصلحة المعنيين عند الطلب،
* إعداد التقارير المالية والتقارير حول الأنشطة في الجمعية العامة لعام 2027.

قبل انعقاد الجمعية العامة في عام 2027، ستضمن الأمانة العامة إعداد مراجعة لعمل الشبكة نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية العشرة. وستشكل التوصيات الصادرة عن هذه المراجعة جزءاً من الأساس لإعداد وثيقة إطارية استراتيجية جديدة للفترة التالية.